

لتطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

مايو 2023

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر مايو لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، وأبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

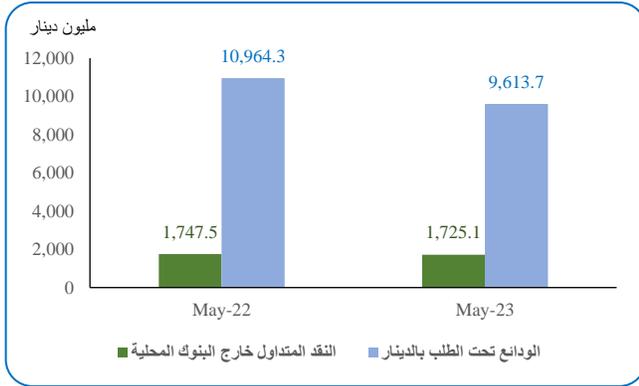
- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 5.7% لتبلغ قيمته نحو 39.66 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 1.71 مليار دينار وبنسبة 2.1%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالجهاز المصرفي بقيمة 3.88 مليارات دينار وبنسبة 58.6%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.22 مليار دينار وبنسبة 2.7%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.39 مليار دينار وبنسبة 3.0%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 2.16 مليار دينار وبنسبة 6.0%.

أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

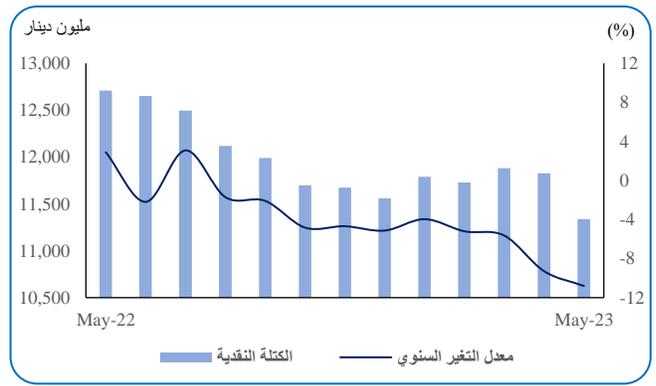
تراجعت قيمة رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 1.37 مليار دينار وبنسبة 10.8% لتبلغ قيمته نحو 11.34 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 12.71 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وذلك نتيجة لتراجع رصيد كل من النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.02 مليار دينار وبنسبة 1.3% لتصل قيمته نحو 1.73 مليار دينار، والودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.35 مليار دينار وبنسبة 12.3% لتصل قيمته نحو 9.61 مليارات دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)

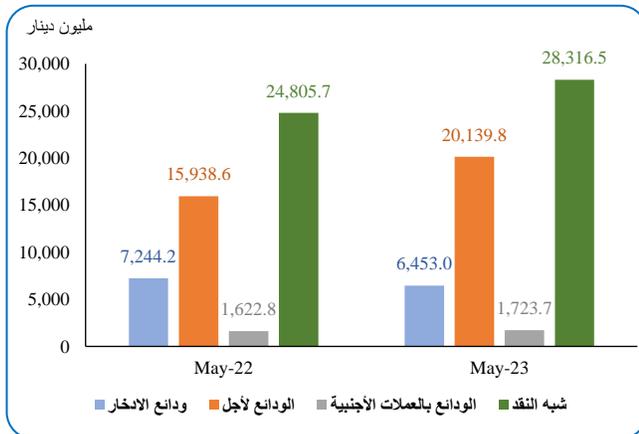


المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

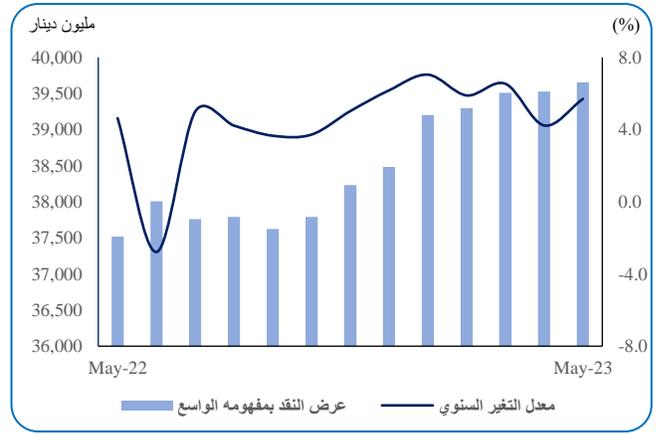
سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 2.14 مليار دينار وبنسبة 5.7% لتبلغ قيمته نحو 39.66 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نحو 37.52 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بنحو 3.51 مليارات دينار وبنسبة 14.2% من جهة، مقابل تراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 1.37 مليار دينار وبنسبة 10.8% من جهةٍ أخرى.

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



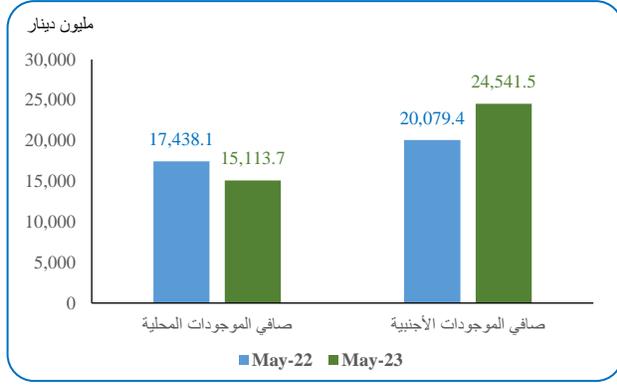
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة من نهاية شهر مايو 2022 إلى نهاية شهر مايو 2023، يمكن أن يعزى ارتفاع عرض النقد (M2) كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 4.46 مليارات دينار وبنسبة 22.2% من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 2.32 مليار دينار وبنسبة 13.3% من جهة أخرى.

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 1.71 مليار دينار وبنسبة 2.1% لتبلغ قيمته نحو 84.87 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 83.16 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بنحو 3.33 مليارات دينار وبنسبة 17.2% لتبلغ قيمتها نحو 22.68 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.27 مليار دينار وبنسبة 3.0% لتبلغ قيمتها نحو 44.44 مليار دينار، بالإضافة لارتفاع طفيف في قروض للبنوك بقيمة 0.01 مليار دينار ونسبته 1.8%.

وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، ومطالب على البنك المركزي، ومطالب على الحكومة، ومطالب على المؤسسات العامة، والموجودات الأخرى بنسبة 51.8%، و6.5%، و35.8%، و1.7%، و20.4% لكلٍ منهم على الترتيب.

وتمثل المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية حيث بلغت نسبتها نحو 52.4% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية شهر مايو 2023، وتتكون المطالب على القطاع الخاص بشكلٍ رئيسي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (تمثل نسبة 95.2% من المطالب على القطاع الخاص)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى. كما تأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة 26.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، يليها المطالب على البنك المركزي بنسبة 10.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية كما في نهاية شهر مايو 2023. هذا، وشكلاً مجموع نسبة إجمالي المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نحو 79.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نحو 75.2% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وخلال الفترة من نهاية شهر مايو 2022 وحتى نهاية شهر مايو 2023، بلغ الفارق بين أعلى قيمة لموجودات البنوك المحلية وأقل قيمة لها نحو 4.77 مليارات دينار، حيث سجلت موجودات البنوك المحلية أعلى قيمة لها في نهاية شهر فبراير 2023 بنحو 86.11 مليار دينار، مقابل أقل قيمة سُجلت بنحو 81.35 مليار دينار في نهاية شهر سبتمبر 2022.

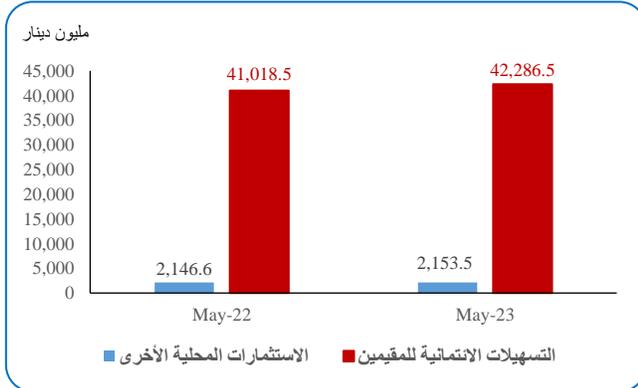
جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية
(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		مايو 2023	مايو 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
10.3	-6.5	-609.8	8,773.3	9,383.2	مطالب على البنك المركزي
0.6	-35.8	-263.6	472.3	735.9	مطالب على الحكومة
4.4	-1.7	-64.7	3,747.6	3,812.3	مطالب على المؤسسات العامة*
52.4	3.0	1,274.9	44,440.0	43,165.1	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.8	3.1	1,268.0	42,286.5	41,018.5	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
26.7	17.2	3,328.9	22,682.7	19,353.8	الموجودات الأجنبية
1.0	1.8	14.3	821.8	807.5	قروض للبنوك
1.4	-51.8	-1,270.6	1,183.6	2,454.2	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.2	-20.4	-702.9	2,747.0	3,449.9	الموجودات الأخرى
100.0	2.1	1,706.4	84,868.5	83,162.0	إجمالي موجودات البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

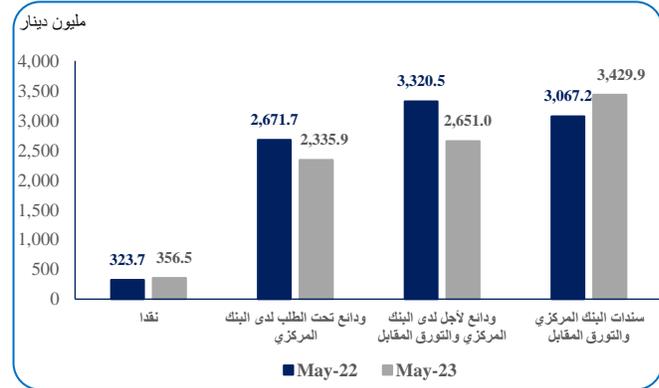
* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

شكل (7): مكونات المطالب على القطاع الخاص



المصدر: بنك الكويت المركزي.

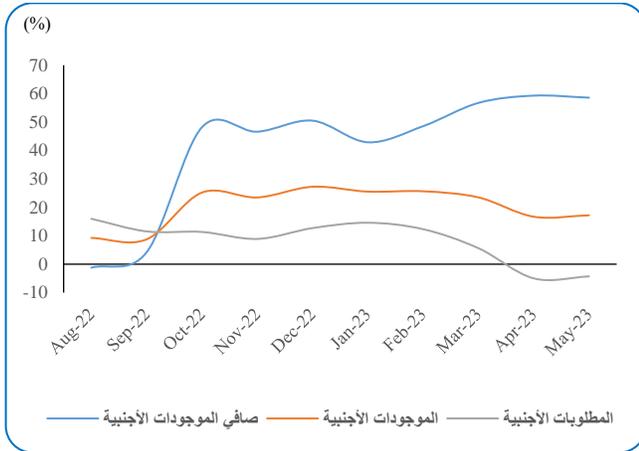
شكل (6): مكونات المطالب على البنك المركزي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

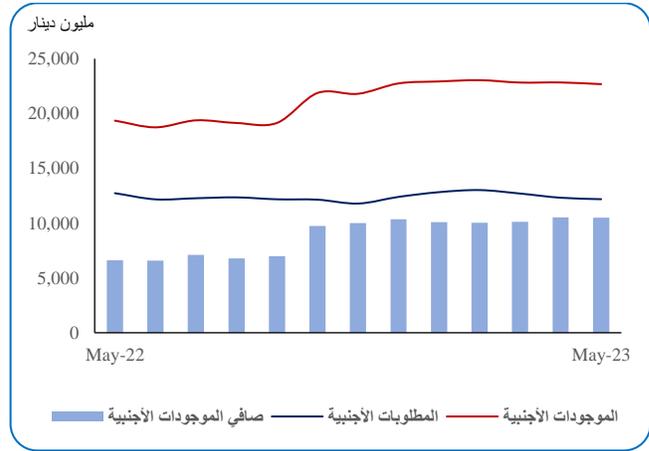
ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر مايو 2023 بما يعادل 3.88 مليارات دينار وبنسبة 58.6% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 10.50 مليارات دينار مقابل ما يعادل نحو 6.62 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع كمحصلة لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 3.33 مليارات دينار وبنسبة 17.2% من جهة، وانخفاض رصيد المطلوبات الأجنبية (تمثل نحو 14.4% من رصيد إجمالي المطلوبات) بنحو 0.55 مليار دينار وبنسبة 4.3% من جهة أخرى.

شكل (9): نمو أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية (% على أساس سنوي)



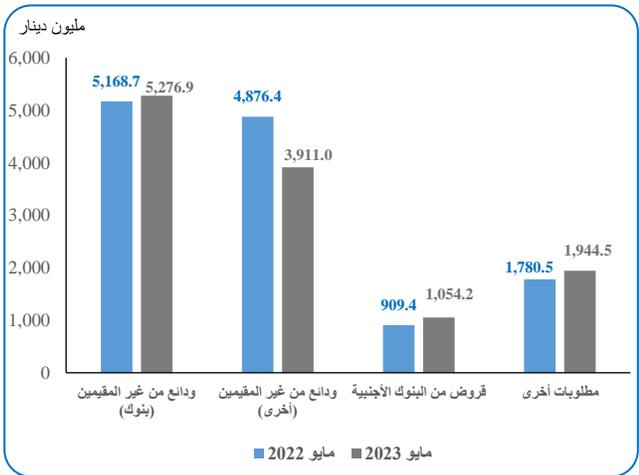
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (8): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية



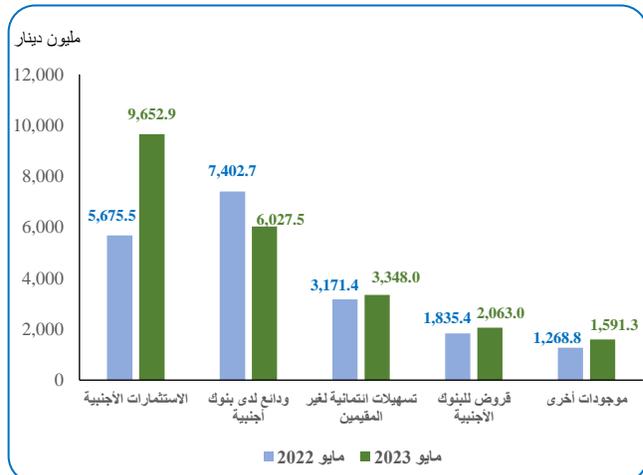
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (11): أرصدة مكونات المطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (10): أرصدة مكونات الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.22 مليار دينار وبنسبة 2.7% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 46.86 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 45.64 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تشكل نسبة 39.5% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 0.93 مليار دينار وبنسبة 5.3% لتصل قيمتها نحو 18.50 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نحو 17.57 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم

من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.83 مليار دينار وبنسبة 5.6% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 15.83 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023. كما ارتفع الجزء النقدي المستخدم لكل من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 4.4% لتبلغ قيمتها نحو 1.95 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 4.0% لتبلغ قيمتها نحو 0.40 مليار دينار، مقابل تراجع محدود للجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 0.32 مليار دينار.

كما ارتفع الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تشكل نسبة 60.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة 0.29 مليار دينار وبنسبة 1.0% ليبلغ نحو 28.36 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نحو 28.07 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وسجل الجزء النقدي الموجه لقطاع العقار (يمثل نسبة 33.3% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 20.2% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) تراجعاً محدوداً بنحو 0.03 مليار دينار ونسبته 0.4% لتبلغ قيمته نحو 9.45 مليارات دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 9.49 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ومن جانبٍ آخر، ارتفع الجزء النقدي الموجه لقطاع الإنشاء بنحو 0.28 مليار دينار وبنسبة 14.8% لتبلغ قيمته نحو 2.19 مليار دينار (تمثل نسبة 7.7% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 4.7% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) في نهاية شهر مايو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 1.90 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

كما شهدت التسهيلات الممنوحة لكلٍ من الخدمات الأخرى، ومؤسسات مالية غير البنوك ارتفاعاً بنسبة 15.1%، و21.3% لكلٍ منهما على الترتيب، إلى جانب ارتفاع محدود في قيمة التسهيلات الممنوحة لكل من الصناعة، والزراعة وصيد الأسماك، وقروض للبنوك بنسبة 0.1%، و53.4%، و1.8% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع كل من التسهيلات الممنوحة لشراء أوراق مالية وقطاع النفط الخام والغاز بنسبة 12.1%، و10.9% لكلٍ منهما على الترتيب، إلى جانب تراجع طفيف في قيمة كل من التسهيلات الممنوحة للتجارة والخدمات العامة بنسبة 0.3%، و2.6% لكلٍ منهما على الترتيب من جهةٍ أخرى.

جدول (2): أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين

(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		مايو 2023	مايو 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.5	5.3	929.7	18,499.2	17,569.5	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.2	4.4	81.9	1,949.2	1,867.3	الاستهلاكية
33.8	5.6	834.0	15,827.0	14,993.0	الإسكانية
0.7	-0.6	-1.9	319.1	321.1	السكن الخاص والنموذجي
0.9	4.0	15.7	403.9	388.2	أخرى
60.5	1.0	288.0	28,356.7	28,068.8	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
6.9	-0.3	-10.7	3,246.1	3,256.8	التجارة
5.2	0.1	1.6	2,423.2	2,421.6	الصناعة
0.1	53.4	10.6	30.5	19.9	الزراعة وصيد الأسماك
6.6	-12.1	-423.7	3,086.1	3,509.7	شراء أوراق مالية
20.2	-0.4	-34.2	9,453.9	9,488.0	العقار
4.7	14.8	281.1	2,185.9	1,904.8	الإنشاء
1.8	1.8	14.3	821.8	807.5	قروض للبنوك
2.6	21.3	209.9	1,196.4	986.5	مؤسسات مالية غير البنوك
4.4	-10.9	-249.1	2,044.0	2,293.1	النفط الخام والغاز
0.2	-2.6	-3.1	116.4	119.5	الخدمات العامة
8.0	15.1	491.3	3,752.5	3,261.3	الخدمات الأخرى
100.0	2.7	1,217.6	46,855.9	45,638.3	الإجمالي

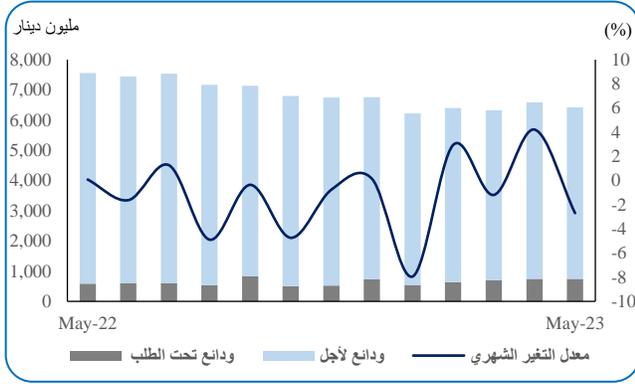
المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

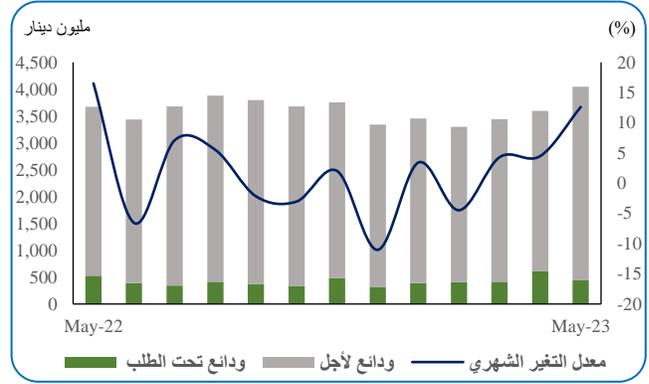
ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.39 مليار دينار وبنسبة 3.0% لتبلغ قيمته نحو 48.39 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 47.00 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية إلى زيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 2.16 مليار دينار وبنسبة 6.0% لتبلغ نحو 37.93 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.37 مليار دينار وبنسبة 10.2% لتبلغ قيمته نحو 4.05 مليارات دينار في نهاية شهر مايو 2023. وفي مقابل ذلك، تراجعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 1.14 مليار دينار وبنسبة 15.1% حيث بلغت قيمته نحو 6.42 مليارات دينار.

هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص "المقيم" مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية بنسبة 44.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نسبة بلغت نحو 43.0% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. كما بلغت كل من الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نحو 4.8% و 7.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نسبة بلغت نحو 4.4% و 9.1% لكلٍ منهما على الترتيب في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

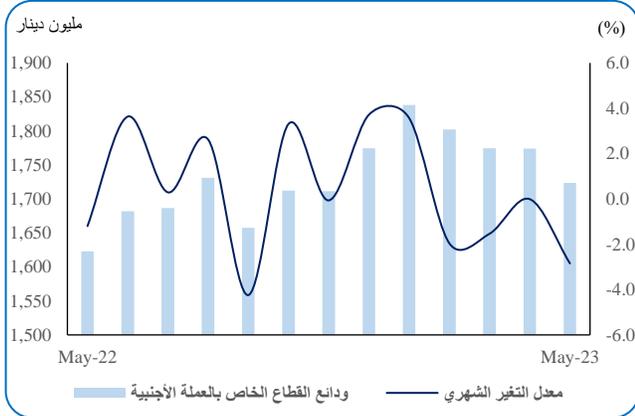
شكل (13): أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



شكل (12): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



شكل (15): أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة الأجنبية



شكل (14): أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية

